

## الشروط والاحكام الخاصة بعرض الاسترداد النقدي الترويجي من بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. للعمليات المنفذة باستخدام بطاقة الخصم إماراتي للأعمال.

تكون هذه الشروط والأحكام ("شروط وأحكام العرض الترويجي") هي المنظمة لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) ("البنك" / "بنك الإمارات دبي الوطني") فيما يخص عرض الاسترداد النقدي الترويجي الخاص بطاقة الخصم إماراتي للأعمال (الحملة الترويجية / العرض الترويجي).

يخضع العرض الترويجي (على النحو المحدد أدناه) للشروط والأحكام العامة المتعلقة بالمنتجات المصرفية للأفراد / المنتجات المصرفية للشركات (كما هو مطبق) والمتاحة على: <https://www.emiratesnbd.com/en/terms-and-conditions> ("الشروط والأحكام العامة لبنك الإمارات دبي الوطني") وشروط وأحكام العرض الترويجي هذه.

في حال وجود أي تعارض بين شروط وأحكام العرض الترويجي هذه والشروط والأحكام العامة لبنك الإمارات دبي الوطني، تكون شروط وأحكام العرض الترويجي هذه هي السائدة.

**سارية على:** مجموعة مختارة من حاملي بطاقات الائتمان من بنك الإمارات دبي الوطني.

**فترة الحملة الترويجية / فترة العرض الترويجي:** يبدأ العرض من تاريخ 2 ديسمبر 2024 وسيستمر لمدة تصل إلى عام واحد (1) أي حتى 2 ديسمبر 2025، أو حتى تنتهي الأموال المخصصة للحملة، أيهما يأتي أولاً ("فترة الحملة الترويجية / فترة العرض الترويجي").

إن حقوق الاشتراك محفوظة ومحددة وستطبق بناءً على التقدير المطلق للبنك.

### عمليات الإنفاق المؤهلة

- < فئات التجار المؤهلة لدخول عرض الاسترداد النقدي: الخدمات المهنية، والسكن (إيجار السكن)، المطاعم، وشركات الطيران، وخدمات السفر، والإلكترونيات، وأماكن التسلية والترفيه، وتأجير المركبات، والأسواق عبر الإنترنت، والسيارات، وبيع التجزئة، وخدمات البيع بالتجزئة، والمتاجر متعددة الأقسام، وتحسين المنازل وتوريدها، والملابس والاكسسوارات.
- < لن تكون عمليات الإنفاق التي تتم لدى فئات التجار المذكورين أدناه مؤهلة للحصول على استرداد نقدي: رسوم التعليم والنفقات الحكومية، المأكولات ومستلزمات البقالة، خدمات الاتصالات والمرافق العامة، الوقود، خدمات النقل، الرعاية الصحية، الأعمال التجارية، التأمين، مخازن الأدوية والصيدليات، متاجر الخصم، نوادي البيع بالجملة، التسويق المباشر.
- < الحد الأقصى لقيمة الاسترداد النقدي الذي سيتمكن لكل عميل الحصول عليه هو 1,000 درهم كل شهر.
- < سيتم استثناء المعاملات التي يتم دفع قيمتها باستخدام بطاقة الخصم إماراتي للأعمال من بنك الإمارات دبي الوطني وتكون على شكل عملية سحب نقدي، عملية تعويض، استرداد للمبالغ، أو على شكل مشتريات مازال محل خلاف، وكذلك الرسوم المصرفية والمدفوعات / الأرصدة المستحقة من النفقات المؤهلة على بطاقة الخصم إماراتي للأعمال من بنك الإمارات دبي الوطني خلال فترة العرض الترويجي.
- < سيقدم مبلغ الاسترداد النقدي لحامل بطاقة الخصم إماراتي للأعمال الأساسية من بنك الإمارات دبي الوطني المؤهل فقط، وسيتم تقييد قيمة المبلغ في الحساب المرتبط بحساب بطاقة الخصم إماراتي للأعمال الأساسية من بنك الإمارات دبي الوطني وذلك خلال فترة 60 يومًا تبدأ من الشهر الذي تمت فيه عملية الإنفاق.
- < لن يمكن أن يقوم البنك باستبدال، أو بتحويل قيمة الاسترداد النقدي إلى أي طرف آخر.
- < يسري عرض الاسترداد النقدي لمدة عام من تاريخ بدء العرض أو حتى الفترة التي يتم فيها استخدام كامل الأموال المخصصة للحملة، أيهما يأتي أولاً.

### أحكام عامة

يخضع العرض الترويجي / الحملة الترويجية أعلاه للشروط والأحكام التالية ("الشروط والأحكام"):

- يحتفظ البنك بالحق، ووفقاً لتقديره المطلق، في تغيير، تعديل، سحب هذه الشروط والأحكام و/أو إجراء إضافة عليها وفقاً لتقديره، وذلك بموجب إشعارك وفقاً للقوانين / الأنظمة المطبقة.

- لن يكون البنك مسؤولاً عن ولا يقدم أي تعهد فيما يتعلق بجودة وملاءمة أي جائزة/منتج/خدمة وقابلية تسويقها. يجب تسوية أي من هذه المسائل/الشكاوى مباشرة مع المنتج و/أو المورد لهذه الجائزة/المنتج/الخدمة كما قد تكون عليه الحال. لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن تسوية أي من هذه النزاعات.
- لن يتحمل البنك المسؤولية عن أي خسائر ناشئة عن تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية أثناء تحويل عملات النفقات المؤهلة إلى الدرهم الإماراتي.
- تكون جميع القرارات المتعلقة بالعرض الترويجي وفقاً لتقدير البنك المنفرد والمطلق، وتكون جميع قرارات البنك نهائية وحاسمة.
- هذا العرض الترويجي غير صالح بالتزامن مع أي عرض ترويجي آخر أو حملة ترويجية أو عرض خاص لبنك الإمارات دبي الوطني.
- ستضاف هذه الشروط والأحكام إلى، وسيتوجب أن يتم قراءتها مع، الشروط والأحكام العامة لبنك الإمارات دبي الوطني.
- سيخضع العرض الترويجي وأي نزاع ينشأ بموجبه، بما في ذلك ما يتعلق بالتفسير أو التنفيذ، لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المطبقة في إمارة دبي، وسيخضع للاختصاص الحصري لمحاكم دبي (باستثناء محاكم مركز دبي المالي العالمي).